المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء و دور التلاحم الشعبي لسكان الصحراء في إفشالها

د. مختار هواري (جامعة باتنة- الجزائر)

تاريخ الاستلام:2018/12/17- تاريخ المراجعة: 12/22/ 2018 -تاريخ القبول2018/12/30

الملخص:

يهدف المقال إلى دراسة الدور الذي لعبته القبائل المخزنية في إيالة الجزائر، حيث أن العثمانيين قد بحثوا عن مساندين لهم في المناطق الريفية بالإيالة فجندوا ما يعرف بالقبائل المخزنية، التي بفضل خدماتها وطد العثمانيون حكمهم في المناطق الريفية، حيث ساهمت هذه القبائل التابعة في تحصيل الضرائب و المشاركة في الحملات العسكرية ضد القبائل المتمردة مقابل إمتيازات والإعفاء من الضرائب.

Résumé:

Cette étude a pour but de connaître les rôles que les tribus de Makhzen ont joué dans la régence d'Alger durant l'epoque ottomans. Les Ottomans d'Alger ont cherché des auxiliaires dans la population rurale et ils ont recruté ce qu'on appelle les tribus de Makhzen, grâce à eux, les Ottomans ont consolidé leur domination dans les régions rurales, ces tribus privilégiées et vassales et exemptes d'impôts ont contribué à la perception des impôts et la participation à des campagnes militaires contre les tribus révoltées.

الملخص:

شكلت قضية الصحراء الجزائرية إحدى القضايا الهامة في مسار نضال الشعب الجزائري، ذلك أن المستعمر الفرنسي أراد أن يجعل من الصحراء الجزائرية قاعدة لإرساء إمبراطورية استعمارية جديدة تكون الصحراء أهم حلقاتها خاصة بعد بروز أهمية الصحراء في بعدها الجغرافي والطاقوي والتعديني و لعسكري(التجارب النووية). ومع اشتداد الثورة التحريرية وانتصارتها، بدأت الدوائر الفرنسية تعمل على انقاذ ما يمكن انقاذه خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1957-1962، غير أن التلاحم الشعبي في جميع صوره للسكان الجنوب أجهض المخططات الفرنسية.

Résumé

Durant la période coloniale française en Algérie, le colonisateur Français voulait faire du désert algérien une base afin de créer un empire colonial. Pour faire face à tout cela, et pour éloigner l'idée de séparer le sahara algérien du nord ; le FLN a fait tout ce qu'il pouvait pour face à cela ainsi que le peuple et ces chefs.

مقدمة:

أولى الساسة والمثقفون والشخصيات النافذة في الدولة والمجتمع الفرنسيين أهمية خاصة للصحراء، ولم يكن ذلك وليد العقد الخامس من القرن العشرين إبان فترة الثورة التحريرية، بل ساير السياسة الفرنسية منذ الإحتلال؛ فالموقع المتميز للصحراء بمساحتها الشاسعة، وحدودها الطويلة مع البلدان الإفريقية تسمح لمن يمتلكها التواصل مع القارة الإفريقية تجاريا وسياسيا وثقافيا، كما أن طبيعة المناخ المداري الحار يسمح بتنوع المنتجات المدارية، عكس المناخ البارد والمعتدل الذي لا

يسمح بإنتاجها في فرنسا وأوربا، فأصبحت الصحراء محل اهتمام لإنتاج البواكر والمنتجات المدارية خاصة وأن معظم أراضي الصحراء سهلية وقابلة للزراعة، كما أن مناخها الحار والجاف ظل يستهوي الفرنسيين، وكثيرا ما كان الأطباء ينصحون مرضى الربو والحساسية بالمجيء إلى المناطق الصحراوية الجزائرية للعلاج كما هو الشأن مع الفيلسوف كارل ماركس وغيره. لقد كانت الواحات الصحراوية مثل بسكرة وبوسعادة وعين الصفراء وجانت وتوات ووادي ريغ منبع إلهام وجذب للكثير من السواح والمثقفين من أمثال: نصر الدين دنييه، وايزابيل إيبرهار وزوجة الشيخ أحمد التيجاني: أورلي بيكار(1). وكانت ضيعات آل بن قانة في بسكرة محل زيارات متعددة من الشخصيات المرموقة في المجتمع الفرنسي. وقد أُعجب نابليون الثالث ببسكرة حينما زارها، وقد أدركت الدوائر الفرنسية أهمية الصحراء فسارعت خلال القرن التاسع عشر إلى إرسال البعثات الإستكشافية التي مولتها الجمعيات الجغرافية والعلمية ووقفت وراءها(2).

بدأت الرحلات الإستكشافية مدعومة من غلاة الإستعمار والمبشرين نذكر منها: رحلة فلاتريس (FLATTERS) سنة 1879 والتي استهدفت استكشاف الطرق المؤدية إلى النيجر عبر المسالك الصحراوية، وبحثت سبل التوسع في الصحراء(3).

مع بداية التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، لم ينطل على سكانها مرامي وأهداف فرنسا خاصة وأنهم في تواصل مع إخوانهم سكان الشمال وقد علموا كيف تعاملت بوحشية مع مقاومتهم، ورغم ما وصلهم عن حجم تلك الوحشية إلا أنهم قد ساروا على دربهم وحز في أنفسهم أن تسقط أرضهم في يد المستعمر بدون مقاومة، فانتشرت المقاومات في الصحراء الجزائرية؛ وكانت مقاومة الزعاطشة بمنطقة الزيبان بزعامة الشيخ بوزيان سنة 1849م، ومقاومة محمد بن عبد الله بورقلة سنة 1851م، وقد شارك أهل الأغواط والصحراء في انتفاضة ناصر بن شهرة ما بين 1851-1875، وانتفاضة امحمد التومي بن إبراهيم المدعو (بوشوشة) الذي انتفض سنة 1869م، واستمرت مقاومة سكان الصحراء إلى بدايات القرن العشرين مع مقاومة التوارق بزعامة الشيخ (آمود) .

1- السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل 1957

كانت السياسة الفرنسية في الصحراء بعد عملية التوسع تهدف إلى استغلال مقومات الصحراء البشرية والمادية لفائدة الإقتصاد الفرنسي ضمن مشروع استغلال القطر الجزائري بكامله. خلال هذه الفترة، اعتبر الفرنسيون الجزائر وحدة جغرافية واحدة، وهي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي – كما كانت تتوهمه وتسوقه- فالجزائر في عرف السياسة الاستعمارية قطعة من الأرض الفرنسية يقطعها البحر الأبيض المتوسط كما يقطع نهر السين باريس إلى قسمين، وأن فرنسا تمتد من دانكارك إلى تمنراست، وهكذا سارت معظم القوانين الفرنسية حول الجزائر في هذا الإطار، فالقانون الذي صدر سنة 1884م والخاص بالجزائر يمنح الحق لممثلي الجنوب الوجود في المجلس الجزائري كما اعتبر الصحراء في الجزائر تابعة في شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية للمقيم العام بالجزائر. وقد حدد قانون 24 ديسمبر 1902 النظام

الأساسي لأراضي الصحراء دون أن يفصلها عن باقي مناطق الجزائر، وأحدث تنظيما من النوع الإداري الخاص بالجنوب وكان الدافع المالي هو الذي حمل البرلمان الفرنسي إلى إنشاءه. فرض هذا القانون على سكان الجنوب نفس الضرائب والرسوم المفروضة على باقي سكان الجزائر وهو ما يدل على وحدة القطر الجزائري. ونظرا لخصوصية الصحراء حُددت لها ميزانية خاصة في الجنوب وفق مرسوم 30 ديسمبر1903 م وحددت إدارتها بقانون 4 أوت 1904 الذي جعل التقسيم الإداري يشمل أرض غرداية، وأرض تقرت مع وادي سوف ووادي أغرغر ووادي ريغ وأرض الواحات ومركزها الإداري ورقلة وتمتد إلى تمنراست وتنزروفت، وأرض عين الصفراء وواحة الساورة وواحة التوات، وكان على كل منطقة قائد عسكري يعين بمرسوم باقتراح من الحاكم العام. هذه الوحدة أقرها أيضا مجلس الدولة الفرنسي والذي أصدر يوم 27 مارس 1947 قانونا ينص على أن الولايات الجزائرية وأراضي الجنوب إنما تمثل وحدة واحدة (4).

باندلا ع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أحداث وتطورات، زادت أهمية الصحراء، فالمعارك التي حدثت في صحراء مصر وليبيا وتونس حددت مصير أوروبا لاحقا وسمحت بدحر قوات المحور، وكانت قاعدة خلفية لتحرير أوربا وبذلك برزت أهمية الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا خاصة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، توترت العلاقات الدولية وهو ما أنذر بميلاد حرب باردة بين القوى الناشئة – الولايات المتحدة و الإتحاد السوفياتي- و برز التهديد السوفياتي لأوربا وأصبحت الصحراء الجزائرية فضاءا رحبا لفرنسا يسمح بإقامة صناعة عسكرية وإنشاء قواعد مماثلة وإجراء التجارب النووية والمناورات العسكرية، وازدادت أهمية الصحاري بما في جوفها من ثروات خاصة مع ازدياد أهمية البترول والغاز واليورانيوم في الإقلا ع الصناعي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وقد أشارت الدراسات والتوقعات باحتمال تواجد البترول في الصحراء الجزائرية وهو ما أشار إليه الجيولوجي كيليان (Killian) في سنة 1929 م غير أن رأيه لم يُؤخذ بعين الإعتبار. وفي شهر أكتوبر 1945م، أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية (B.R.P) والذي يمكن من خلاله مباشرة عمليات البحث وإنشاء شركات للبحث والتنقيب في الجزائر(5).

من هنا، بدأت عملية البحث من عدة شركات نذكر منها: الشركة الوطنية للأبحاث البترولية والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر، وقد بدأت تتضح أهمية الصحراء إقتصاديا خاصة مع إكتشاف الغاز الطبيعي سنة 1954 في جبل "برغة" قرب عين صالح، ثم اكتشاف حقل البترول في مارس 1956 بمنطقة "ايجلي "، ورغم أن هناك من السياسيين من دعا إلى فصل الصحراء واعتبارها مقاطعة فرنسية مثل النائب بيير جولي (P. July) في الفترة 1952- 1956 وبيير كورنييه (P. Cornet)، غير أن الموقف الرسمي عارض تلك الفكرة وهو ما عبر عنه في جويلية 1952 مندوب أراضي الجنوب في الجمعية الجزائرية السيد: "لوهورو" حيث ذكر أنه لا يمكن القول بأن الجزائر تنتهي عند الأطلس الصحراوي، وفسر أن تقسيم الجزائر ينكر الحقائق البشرية و الجغرافية، كما أنه يقطع أراضي الترحال والرعي للقبائل البدوية(6). لكن ما لبث أن حملت نهاية سنة 1956م و بداية سنة 1957 م تغييرا في مواقف الرسميين إذ بدأت فكرة فصل الصحراء تطرح كضرورة ملحة وربما ارتبط ذلك بالوضع القائم الذي أفرزه النضال التحرري للشعب الجزائري منذ قيام الثورة التحريرية 1954. وكانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى غاية 1956م تعتقد امكانية القضاء على الثورة،

غير أن ما تتحقق من انتصارات ميدانية من طرف الثوار والإنتصارات السياسية عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م والتضامن الدولي المتزايد مع الشعب الجزائري أدخل الشكوك في نفوس معظم الفرنسيين وبدأوا يراهنون على فصل الصحراء التي تؤمن مستقبلا زاهرا لفرنسا وللمستوطنين الذين كثُرت مطالبهم، وبدأت المناورات الفرنسية لتقسيم الجزائر.

2- أهم مشاريع التقسيم الفرنسية خلال فترة 1957-1962

كثرت المشاريع الفرنسية التي تصب في مشروع التقسيم وازدادت مع مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم عقب انقلاب 13 ماي 1958 م ومن هذه المشاريع نذكر:

أ- صدور القانون رقم 27/ 57 بتاريخ 10 جانفي 1957 من البرلمان الفرنسي القاضي بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(O.C.R.S) والذي يهدف حسب ما أعلنته المادة الأولى منه إلى التطوير الإقتصادي والرقي الإجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة لفرنسا وهي الجزائر والسودان الفرنسي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وهي محاولة لخلق منظمة تعبد الطريق لفرنسا لتبرير مشاريعها لاحقا وربما إدخال أطراف أخرى للتشويش على انجازات الدبلوماسية الجزائرية خاصة مع الأشقاء الأفارقة. بعد ذلك، صدر مرسوم 7 أوت 1957م المحدد للتنظيم الإداري لمنطقة الجنوب التابعة للمنطمة المشتركة، وقد حدد المناطق الخاصة بها وقسم أراضي الصحراء إلى عمالتين (الواحات و الساورة). أدخل التقسيم الإداري لعمالة الواحات ضمن نطاق هذه العمالة ثلاثة دوائر وهي: الأغواط وورقلة وتقرت. أما عمالة الساورة ومقرها كولمب بشار فجعل بها دائرتين وهما دائرة أدرار ودائرة كولمب بشار (7)

ب- صدور قرار بتاريخ 5 نوفمبر 1957 يقضي بإلحاق الواحات والساورة بفرنسا مباشرة وعلى رأس هذه الوزارة وزير، وقد قام بهذه المهمة " ماكس لوجان" (Max Lejeune) والذي اعتبر سكان الصحراء مواطنين فرنسيين، وذهب يبحث عن المبرارات التاريخية بأن الصحراء كانت أرض خالية قبل اكتشافها من فرنسا وبذلك فهي المالك الشرعي لها(8).

مع وصول الجنرال ديغول للحكم إذا، توالت المناورات وتزايدت. ففي 4 جوان 1958م، قام الأخير بزيارة إلى الجزائر وتكلم عن حق المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين وقال:" عاشت الجزائر الفرنسية". هذا التغير في الموقف الرسمي مرده بروز أهمية الصحراء التي تحوي على موارد هامة من الخطأ أن نتخلى عنها فرنسا. لأجل ذلك، سخرت الإدارة الإستعمارية الفرنسية كل الوسائل المادية والدعائية لإنجاح الإستفتاء حول الدستور الجديد خاصة في مناطق الجنوب وهو ما دعا إليه وزير الصحراء ماكس لوجان في مراسلته إلى والي عمالة الواحات بالقول: "يجب أن تُثبت هذه النتائج بأنه وبالرغم من معارضة الثوار لهذا الاستفاء، فقد حرصت الغالبية من السكان المسلمين على المشاركة فيه، وبأنهم قد عبروا من خلال تصويتهم بالأغلبية الساحقة على الدستور الجديد،على ثقتهم في حكومة الجمهورية..." (9).

واصل الجنرال ديغول مشاريعه ولم يتوان في الجهر بنواياه في فصل الصحراء من خلال خطابه الذي ألقاه بتاريخ 16 سبتمبر 1959م ووعد بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم واستثنى في ذلك العمالتين الصحراويتين " الواحات والساورة". معنى ذلك تقرير المصير للجزء الشمالي دون الجنوب، ومما جاء في هذا الخطاب "...بإسم فرنسا وبإسم الجمهورية، ونظرا للسلطة التي خولها لي الدستور في استشارة المواطنين فإني أتعهد إن بقيت حيا واستجاب لي الوطن أن أطلب من الجزائريين في عمالتهم الإثنى عشرة أن يُعبروا كما يريدون، كما أطلب من الفرنسيين أن يصفقوا على ذلك الإختيار..."(10).

لم تنطل هذه المناورة عن الشعب الجزائري، فالعمالات الإثنى عشر لا تظم الواحات والساورة. وأمام هذا الوضع، ورغم الظروف الصعبة والمآسي التي كان يعيشها الشعب الجزائري خلال سنوات الحرب، ظل هذا الأخير صامدا، وظل الجنرال ديغول يمني النفس بإمكانية التضحية بالشمال بمنحه الإستقلال ما إن قبل الجزائريون التنازل عن الصحراء لما فيها من موارد تغني فرنسا عن التبعية الخارجية في كثير من الموارد الطبيعية خاصة الطاقوية، وقد عبر عن ذلك بوضوح "ماكس لوجان" حين تساءل عن الحالة التي ستكون عليها فرنسا في حال ضياع الجزائر والصحراء فقال: "إذا ضاعت الصحراء من أيدينا وأصبحت بأيدي الآخرين فماذا ستصير فرنسا أمام منافسة الدول الجديدة؟ وكيف توازن وارداتها الضرورية في المواد الأولية؟ وماذا يحدث للرخاء الفرنسي ولمستوى المعيشة لدى الفرنسيين؟ إن الصحراء تعتبر بما تضمنه لنا من استقلال اقتصادي نجاحا رائعا لعبقرية وشجاعة الشعب الفرنسي "(11) وسار الجنرال ديغول على هذا النسق حيث كتب في مذكراته: "لكي نحصل على الضمانات للفرنسيين الأصليين وضمانا لحقوقهم، وإتاحة الفرصة أمام تعاون الطائفتين، فقد أثرنا اقتراحا يرمي إلى إعادة تجميع الأوروبيين والفرنسيين في منطقة ضيقة يشكلون أغلبية السكان وتتولى فرنسا حمايتها كما لو كانت جزءا من إقليمها، ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا، فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع"(12) غير أن جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري ونشاطهما لم يسهلا أمر ديغول والذي راهن على أساليب آخرى.

ج- محاولة جر بعض الدول الأجنبية إلى ملف الصحراء إذ حاول ساسة فرنسا إغراء الشركات الإحتكارية الكبرى بثروات الصحراء الجزائرية، لأجل ذلك، ومن أجل كسب دعمها في الضغط على الدول العظمى لتحقيق مصالحها، فتحت الإدارة الإستعمارية الفرنسية المجال أمام هذه الشركات، يكفي للدلالة على ذلك أن الدوائر الفرنسية منحت في سنة 1959 م حوالي 54 رخصة استثمار للشركات الأجنبية في الصحراء، وسعت إلى توريط حتى بعض الدول الشقيقة كما فعلت مع تونس حيث اتفقت الحكومة الفرنسية مع الحكومة التونسية حول مد خط أنابيب من حقل "ايجلي" الجزائري نحو ميناء "الصخيرة" التونسي بتاريخ 30 جوان 1958م ووعدتها بأن تستفيد تونس من امتيازات نظير ذلك. وقد اعتبرت جريدة المجاهد ذلك هدية فرنسية مسمومة في مقالها :"الخبز المسموم". وأمام الأطروحات الفرنسية القائلة بأن الصحراء امتداد إفريقي إكتشفته فرنسا ولا علاقة لها بالجزائر، تشجع الرئيس بورقيبة وطالب بتعديل الحدود مع الصحراء

الجزائرية للإستفادة من حقول نفطية وأراض جديدة معتبرا الصحراء جزءا من التراب الإفريقي(13)، وقد نفذ تهديده حيث دخلت القوات الحدود الجزائرية في 18 جويلية 1961 واستولت على الأراضي الواقعة في منطقة " العلامة 233"(14) ، كما حاول "ماكس لوجان " و معه بايلو(Boylot) والمحامي بياجي (Biaggi) بمعية حمزة بوبكر توريط رئيس النيجر" حماني ديوري" حينما قاموا بزيارة له بتاريخ 4 ديسمبر 1961 محاولين إقناعه بتأييد مشروع (الجمهورية الصحراوية المستقلة)، لكن السيد ديوري واجههم بالرفض القاطع، وقال أنه غير مستعد لاقامة " كاتنغا " جديدة بالجزائر(15)، وربما أخطر ما قامت به فرنسا هو محاولة استغلال نفوذ بعض الشخصيات الجزائرية.

د- محاولة استغلال نفوذ أعيان المنطقة وإثارة النعرات القبلية فلما رأت فرنسا أن كل ما قامت به من دعاية لإقناع الرأي العام الدولي والمحلي قد فشل واقعيا، سارعت لاستغلال الشخصيات النافذة في الصحراء من أجل اقناع سكان الصحراء بالإنفصال وإقامة جمهورية صحراوية مستقلة. في هذا الإطار، قامت الدوائر المختصة العسكرية والمدنية بدراسة البنية الإجتماعية لسكان الصحراء وتعرفت على الشخصيات النافذة، وعلى طبيعة النظام القبلي الذي يحظى الأعيان فيه بالتبجيل، ورأت أنه السبيل الأمثل لتنفيذ مشروعها، وبدأت تتصل بسكان التوارق منذ 1959م، إذ أرسل الجنرال ديغول القائد لوي (Louis) والذي يحسن الترقية محملا برسالة منه إلى زعيم التوارق "الباي أخموك" يقترح عليه فيها استقلالا داخليا يمنح لتوارق الهقار ومالي والنيجر ويكون هذا الإستقلال تحت الإطار الفرنسي، غير أن ذلك الإتصال قد فشل. تكررت المحاولة الفرنسية مرة أخرى في سنة 1960 حين زار الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري (Michel Debrée) تمراست بمعية جماعة من توارق مالي والنيجر وتشاد وجمعهم مع الباي أخموك في نزل تينهينان و طرح فكرة إنشاء دولة إسلامية تضم توارق افريقيا، إلا أن الباي أخموك رفض المشروع وأجاب :" ... إذا استقلت الجزائر فنحن معها وإذا بقيت تحت سلطتهم فنحن معها " وبذلك أكد على وحدة مصير الجزائر وتمسك بوحدتها الترابية ووحدة موقفها، ورغم ذلك لم تيئس فرنسا وأرسلت في 14 جويلية 1961م طائرة من باريس إلى الباي أخموك، وقد لبى الدعوة ومعه مترجمه الحاج بليل واستقبلهما الرئيس ديغول شخصيا، ثم التقيا مع "ميشال دوبري" في اليوم الموالي والذي أعاد مقترحات الرئيس ديغول السابقة غير أن رد الباي أخموك قد كان صارما حيث قال :" ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر و لكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر" وبذلك فشلت مناورات ديغول مع التوارق(16) .

بالموازاة مع ذلك سعى الرئيس ديغول إلى تفتيت الوحدة الترابية والعرقية للجزائر، فحاول استمالة أعيان ميزاب. في 12 جوان 1959م أرسل ديغول أوليـــفي قيشار(Olivier Guichar) – المستشار المكلف بملف الصحراء- لملاقاة الشيخ بيوض ورئيس بلدية غرداية ناصري علي والكولونيل " كلان كلاش"(Klan klech) رئيس الملحقة العسكرية واقترح "قيشار" على الشيخ بيوض إقامة دولة ميزابية ستجد بعد إقامتها دعما من فرنسا، غير أن الشيخ بيوض أجاب بدبلوماسية رجل غيرهم: "فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر لقضية هي قضية الجميع لا تخصنا نحن الميزابين فقط" ورغم محاولة الإغراء الأخرى التي قامت بها الإدارة الفرنسية إلا أنها فشلت في استمالة الميزابين لمشاريع

التقسيم، وأمام هذا الوضع راهنت فرنسا على شخصية متعاونة وهو حمزة بوبكر- النائب العمالي – والذي وفرت له كل الإمكانيات _وبمساعدة من مكتب لصاص_ لتنفيذ مشروع اقامة جمهورية صحراوية. وقد حاولت السلطات الإستعمارية إثارة أطماع حمزة بوبكر بتولية هذه الجمهورية لذلك فقد بذل جهده لتنفيذ هذا المشروع فاتصل بالشخصيات الصحراوية المتنفذة المرة الأولى بالأغواط، ثم بمنطقة الهقار بل واتصل برئيس النيجر يطلب مساعدته في قيام جمهورية صحراوية مدعيا أنه ممثلا لسكان الصحراء غير أنه لم يفلح في كل ذلك(17).

هكذا إذا، عجز الرئيس ديغول وأعوانه عن تسويق الهوية الصحراوية وفصل الجنوب عن الشمال وجر دول الجوار لهذا المشروع، وفي هذا الصدد كتب سعد دحلب يقول:" أما أطروحة الصحراء، فقد بدأ الجنرال ديغول العدول عن التمسك بها بعد أن عمل كل ما في وسعه كي يحفز البلدان المجاورة لتهتم باستغلال ثروات الصحراء فكل هذه البلدان وبما فيها المغرب وتونس قد أيدت موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تتنازل ولو عن شبر واحد من التراب الوطني، ولو عن ذرة واحدة من السيادة الجزائرية"(18) وقد قامت الحكومة المؤقتة بجهود جبارة لفضح المناورة الفرنسية وقد وجدت سندا قويا من طرف سكان الصحراء في ذلك.

3– من مظاهر التلاحم الشعبي لسكان الصحراء

لم تشذ منطقة الجنوب في نضالها عن باقي مناطق القطر الجزائري إذ مزجت بين العمل المسلح والفدائي والتلاحم الشعبي مع الثورة. مع اندلا ع الثورة، كانت الصحراء القاعدة الخلفية لتزويد منطقة الأوراس والمناطق الأخرى عموما بالسلاح. مع انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1955، لم يتوان قادة الثورة في جعل هذه المنطقة ولاية سادسة بعدما كانت تابعة للمنطقة الأولى أو الخامسة. شهدت هذه الولاية بعد ذلك عمليات فدائية كثيرة فكان خط السكة الحديـدية(تقرت–سكيكدة) يتعرض كثيرا إلى العمليات التفجيرية خاصة في محوره (اسطيل – القنطرة)، كما تم تفجير محطة توليد الكهرباء بالأغواط بتاريخ 13 جوان 1957م وانتشرت هذه العمليات في مناطق أخرى كثيرة. ولما قدم ديغول إلى الحكم في صيف 1958م وشرع في مناورته لفصل الصحراء، بدأت قيادة الثورة في تشكيل خلايا ثورية في أقصى الجنوب في الحدود المالية والنيجيرية والتي ساهمت في تزويد الولايات الأخرى بالسلاح خاصة في ظل تعاون حكومتي مالي والنيجر. في بداية 1960، عينت قيادة الثورة قيادة لأقصى الجنوب وكان هذا الفريق يتشكل من: عبد العزيز بوتفليقة العيد بلهوشات، محمد الشريف مساعدية، أحمد درايا، وموفق بشير نور الدين(19)، عمل هؤلاء على تجنيد المناضلين من عشائر التوارق، الأرقيبات، الأشراف، والشعانبة وغيرهم وتزويد الداخل بالأسلحة والمعلومات الإستخبارتية حول حركة القوات الفرنسية، ونشاط شركات التنقيب. غير أن العمل الأبرز في تقديرنا والذي أفشل المخططات الفرنسية هو دور الشخصيات الصحراوية مثل الشيخ ابراهيم بيوض الذي كان في اتصال مستمر مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يخبرها بما كان يُحاك من مخططات وقد قال عنه لخضر بن طوبال:" لقد كانت لي عدة اتصالات مع المرحوم الشيخ بيوض باعتباره شخصية صحراوية، وكانت الإتصالات الكتابية والشفوية تتم بواسطة

الواهج يحي" (20). وكذا الحاج باي أخاموك الذي كان له موقفا مشرفا حال دون نجاح مشاريع التقسيم إضافة إلى الشيخ أحمدون أحد أعيان التوارق الذي كتب نداءا تحت عنوان " إلى أبناء الهوقار في جنوب الصحراء" في جريدة المجاهد في عددها 30 نقتطف منه:"... فها نحن اليوم جنبا لجنب مع إخواننا الشماليين، صفا واحدا بالصحراء الكبرى نكافح ضد المستعمر البغيض، الذي لا ريب سيكون مآله الهزيمة والإندحار، سننتصر عليه أيها الأمجاد بفضل تضامننا واتحادنا في صعيد واحد بالشمال والجنوب، تحت راية الجزائر المجاهدة و المظفرة"(21).

رغم كل محاولات التظليل الفرنسية، كان الوعي الشعبي في أوجه وقد تجلى ذلك من خلال المظاهرات والإضرابات التي نظمها السكان. للحديث عن ذلك، عثرت على تقرير فرنسي (سري جدا) يتحدث عن مظاهرات 1 نوفمبر 1961 م بالجنوب الجزائري ضمن العلبة 81F 2446 بالأرشيف الفرنسي حمل كعنوان له:

Bulletin mensuel des activités des forces au Sahara , Novembre 1961

فصل التقرير في سير هذه المظاهرات حسب الجهات وفق التالي(22):

– في منطقة الجنوب الغربي مست المظاهرات:

كولمب–بشار: في الساعة العاشرة صباحا من يوم 01 نوفمبر 1961، تجمع مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 20 سنة بوسط المدينة أين حطموا ساحة الجمال وقد كان من بين المتظاهرين شخص يرفع لافتة جبهة التحرير.

في الدبدابة: اجتمعت ثلاث مجموعات في حدود المائة فرد ما بين الساعة التاسعة والنصف والحادية عشر ونصف صباحا في الدبدابة ثم تفرقت دون أن تصطدم مع قوات الأمن، غير أن السلطات الأمنية بعدها استدعت 107 شخصا من الجزائريين للتحقيق معهم وتم فرض حظر التجول بعدها من الساعة منتصف النهار إلى السابعة من يوم 2 نوفمبر.

في بشار الجديد: جاب حشد مكون من ثلاثين شابا ومئات الأطفال في حدود الساعة الثالثة زوالا المنطقة وهم يحملون شعارات جبهة التحرير. بتدخل من قوات الأمن الفرنسية تم تفرقة المتظاهرين وصودرت لافتاتهم الممجدة لجبهة التحرير وقد أُوقف ثلاثة من منظمي المظاهرة. الملاحظة الهامة التي أضافها التقرير بخصوص هذه المنطقة هي عدم تسجيل إضرابات في 1 نوفمبر 1961م

– في منطقة الجنوب الشرقي:

أقر التقرير في بدايته بأن المظاهرات قد تميزت بالسلمية ولم يحدث خلالها اصطدام مع المجموعة الأوربية – يقصد المستوطنين– ما عدا في مليكة أين تعرض مستوطن لمعاملة عنيفة، وقد فصل بعدها التقرير في الأحداث حسب المناطق كالتالي:

ورقلة: في ليلة 31 أكتوبر إلى1 نوفمبر 1960، عرفت المدينة بروز كتابات حائطية بها شعارات مؤيدة لجبهة التحرير وشعارات لمنظمة الجيش السري. وأمام هذا الوضع، قامت السلطات الأمنية الفرنسية بمراقبة 230 شخصا.

الأغواط: شهدت الأغواط هي الأخرى في أمسية 31 أكتوبر ظهور كتابات حائطية مؤيدة لجبهة التحرير وتوزيع مناشير صودرت خلالها أربع منها. وفي نهار اليوم الموالي وعلى الساعة التاسعة و15 دقيقة، خرجت مجموعة من الشباب عددهم مابين 30 و 60 فردا للتظاهر وقد تفرقوا بعد تدخل القوات الأمنية التي صادرت 10 لافتات تحمل شعار جبهة التحرير الوطني وأوقفت 62 شخصا وحجزت سلاحا أبيضا ومواد تستعمل في الكتابات الحائطية واللافتات و 5 أطر تستعمل في حمل الشعارات .

غرداية: بغرداية، توزع متظاهرون من "العرب" في الشوارع المفضلة في حدود الساعة التاسعة ونصف صباحا بينهم شباب ونساء وأطفال. ما لاحظه التقرير هو عدم مشاركة الميزابين الذين فضلوا الإستجابة لنداء الاضراب، وقد تم تفريق هذه المظاهرة ومصادرة الشعارات المؤيدة لجبهة التحرير والغعلان عن حظر تجول بداية من الساعة الثانية عشر مع اعتقال سبعة متظاهرين.

مليكة: بمليكة، خرج مئات الأشخاص في مظاهرة في حدود الواحدة زوالا رشقوا خلالها بعض المارة بالحجارة وسيارتين متوقفتين على جانب الطريق ورموا شرفات بعض ملكيات الأوربيين. أما في متليلي، فقد أمر مراهق تاجرا بغلق متجره والمشاركة في المظاهرة وقد تدخلت السلطات الأمنية الفرنسية وألقت القبض عليه.

في مقاطعة تقرت، وفي أمسية 01 نوفمبر 1961، وجدت الفرقة المتنقلة للجيش الفرنسي لافتة بمدينة تقرت تمجد جبهة التحرير. أما في كوينين (الوادي) فقد تمت مصادرة أربعة مناشير وثلاثة أعلام لجبهة التحرير الوطني مع اكتشاف وجود كتابات حائطية ممجدة لجبهة التحرير ولافتات مصنوعة محليا مؤيدة للجبهة تم نزعها من طريق عميش و قد تمت أيضا مصادرة شعار للجبهة في القليعة بالوادي، كما عُثر على كتابات مؤيدة للجبهة كُتبت بالعربية والفرنسية في طريق أولاد تواتي والعبابسة وكوينين.

في الإتجاه المعاكس، أشار التقرير إلى وجود مسيرة مضادة قامت بها لجنة الانقاذ العام في أولاد دواتي والبياضة كتبوا خلالها شعار (تحيا فرنسا) بالطباشير في الشارع العمومي وبألوان العلم الفرنسي ولم يشر التقرير إلى تدخل الأمن الفرنسي لمتابعة هؤلاء عكس ما تم مع الجزائريين .

بتقديدين (جامعة) تجمهر حوالي ثلاثين شابا حاملين أعلام جبهة التحرير و قد تفرقوا بعد تدخل قوات الأمن.

أما بالنسبة للإضراب فلم يُلاحظ في ورقلة ولكن نسبة الإستجابة له كانت قد بلغت مائة بالمائة في الأغواط وتجموت وكوينين. أما بغرداية، فقد شارك الميزابيون في الإضراب بنسبة 95 بالمائة.

لقد أثبت هذا التقرير إذا، ومرة أخرى، أن سكان الصحراء قد ناضلوا هم أيضا تماما كما كان إخوانهم في الشمال لإحباط المؤامرات الفرنسية الرامية إلى التقسيم. لقد دل التقرير أيضا على وحدة موقف السكان، لقد كانت الشعارات واحدة ممجدة لجبهة التحرير تماما كما في الشمال، تعرض هؤلاء أيضا للقمع الفرنسي الذي كان كبيرا وهذا وإن دل على شيء فإنما يوحي بهلع السلطات الفرنسية والتي كانت تُسارع إلى حظر التجول رغم إقرار السلطات الأمنية بسلمية المظاهرات ، كما أوضح التقرير تغلغل لجنة انقاذ الجزائر التي كانت تنشط في الصحراء لبقاء الصحراء فرنسية وسعت إلى التشويش على المتظاهرين الذين نادوا بحياة جبهة التحرير الوطني.

تعد المظاهرات والإضرابات أحد مظاهر التعبير الحضاري الذي أفرزته الديمقراطية الحديثة والأنظمة الحرة وهذا الفعل يترجم التعبير الشعبي والجماهيري الفعلي حول قضايا الرأي العام ويأخذه المتتبعون معيارا حقيقيا لمعرفة ميولات الشعوب ومواقفها، لذلك عملت فرنسا على منع هذه الأعمال حتى تراوغ الرأي العام الدولي، غير أن الشعب الجزائري في شماله وفي صحراءه كانت مناطقه مسرحا للمظاهرات على فترات ووفق أوامر قادة الثورة. لقد شهدت مدينة تقرت في سبتمبر 1961 مظاهرات شعبية وشهدت ورقلة يوم 27 فيفري 1962م مظاهرات عارمة عبر فيها المتظاهرون عن دعمهم المطلق لجبهة التحرير والحكومة المؤقتة، وخلال هذه المظاهرات رفعت شعارات منددة بالسياسة الاستعمارية مثل " لا للتفرقة"،" نعم للوحدة"،"الصحراء جزائرية"، " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الوحيد للشعب الجزائري "، لقد كانت هذه المظاهرات بعد تعليمات صارمة وصلت شفهيا وكتابيا إلى قيادة الناحية الرابعة من المنطقة الرابعة من الولاية السادسة من امضاء الملازم الثاني السيد شنوفي محمد إلى كل شيوخ المنطقة يدعوهم للخروج في مظاهرات انطلقت من سوق السبت،وقد ذكرت جريدة المجاهد -في العدد المنشور 116 المؤرخ في 9 مارس 1962م – مما جاء فيه :" نظم سكان ورقلة في قلب صحرائنا المجاهدة مظاهرة صاخبة بعد حركة الاضراب الذي انتظم ونجح مائة بالمائة، وأثناء هذه المظاهرة الجبارة التي كانت في ساحة البلدية هتف الرجال والنساء والأطفال – وراء العلم الجزائري – بحياة الجبهة والجيش الوطني الجزائري "(23). وكان الوفد الفرنسي بصدد زيارة المنطقة لتمرير مشروع التقسيم وكانت التعليمات تتمثل في جمع الجماهير للتجمهر أمام الوفد الفرنسي الذي ربما وصلته الأخبار بتحضير سكان ورقلة للمظاهرة فتلكأ الوفد الفرنسي في الوصول إلى ورقلة إلى حدود الساعة الواحدة لإرهاق الأهالي خصوصا وهم في شهر الصيام. وفي هذا الصدد يقول محمد عبد القادر طوهير:" قبل بدأ المظاهرات اتصلنا بمقر العمالة للتجسس على ما يدور هناك، فبلغنا أن الوفد لن يأتي إلى ورقلة صباحا، بل سيأتي بعد الزوال بغية إفشال المظاهرات، غير أن الحشود أخذت في تزايد مما جعل المكان مكتظا عن أخره، فطلبنا من الجماهير الإنسحاب من المدينة خشية حدوث شيء من طرف الفرنسيين"(24) وبفضل

هذا التلاحم الشعبي لسكان الصحراء تم إجهاض الوهم الفرنسي القائل أن الصحراء ترابا فرنسيا. وهكذا أدرك ديغول استحالة تحقيق هذا الوهم فبدأ يركز في المفاوضات على استغلال ثروات الصحراء وكان ملف الصحراء في المفاوضات عسيرا، وقد أدركت الحكومة المؤقتة مرامي ديغول وتعاملت مع هذا الوضع بكل حنكة إذ تمسكت بالوحدة الترابية والسيادة وتركت هامش التفاوض حول استغلال موارد الصحراء لدفع المفاوضات قدما ودفع فرنسا لقبول حق تقرير المصير، وقد قال أحمد بومنجل في قضية تجاوز عقبة ملف الصحراء:" إن السيادة على الصحراء تحول للجزائر لكن هذه الأخيرة مستعدة للتعاون مع الخارج من أجل استغلال ثرواتها"(25) وهو تصريح من شأنه أن يبدد مخاوف الدول الرأسمالية ويمنح لفرنسا فرصة إنقاذ ماء الوجه خاصة وأن المفاوض الجزائري كان يميز بين قضية السيادة على الأرض وقضية استغلال الثروات وهو ما أكده سعد دحلب في قوله :"يمكن التمييز بين الأرض و باطن الأرض" (26)، وهكذا تقدمت المفاوضات وقبلت فرنسا الشروط التي تمسك بها المفاوض الجزائري خوفا من أن تخسر كل شيء، وكان في 19 مارس وقف إطلاق النار في كامل التراب الجزائري جنوبا وشمالا وتم إجراء الإقتراع في كل شبر من أرض الجزائر وصوت سكان الجنوب مع إخوانهم في الشمال لصالح الإستقلال بأغلبية ساحقة وكانت صفعة لديغول الذي أقر باستقلال الجزائر كاملة غير منقوصة رغم بعض الإمتيازات التي استفاد منها في الجانب الإقتصادي والذي ستعمل الدولة الجزائرية المستقلة على التخلص منها كلما سمحت الفرصة بذلك.

خاتمة:

مما تقدم يتضح لنا مدى ضخامة المشاريع الفرنسية في استغلال خيرات الصحراء. ومع اندلاع الثورة، وتحقيقها للإنتصارات السياسية والعسكرية بدأت بوادر فقدان الجزائر تلوح في الأفق وكان الإقتصاد الفرنسي يعاني بسبب فاتورة الحرب وقد أدركت الدوائر الفرنسية أنه لا سبيل في تأمين مستقبل فرنسا إلا بالحفاظ على الصحراء. غير أن الوعي الجماهيري لسكان الصحراء أجهض كل محاولات ديغول وأعوانه.

المصادر والمراجع:

(1)- مختار هواري، "سياسة الجنرال ديغول تجاه المرأة الجزائرية"،مجموعة أعمال الملتقى الدولي الخامس حول دور المرأة الجزائرية إبان الثورة 1954-1962، المنعقد بجامعة سكيكدة يومي 25 و 26 أكتوبر 2010.

(2)- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

(3)- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات القصبة، الجزائر، 1998.

(4)- محمد قاسم بوحجام، الشيخ بيوض والعمل السياسي، المطبعة العربية، غرداية، 1991م.
(5)- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر،تر: العربي بومنون،شركة دار الامة، الجزائر،2011.
(6)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
(7) - رضا مالك، الجزائر في افيان: تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، تر: فارس غضوب، الموسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003.
(8)- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.
(9)- يوسف الحاج السعيد بن بكير، تاريخ بني ميزاب، وزارة الثقافة، الجزائر،2007.
(10)- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،(دت).
(11)- عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد و أنجاد، متحف المجاهد،الجزائر،1995م، ص 143.

الرسائل الجامعية والدوريات:

(1)- رضوان شافو، "الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الإستعماري- ورقلة نموذجا 1844-1962"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013.
(2)- الحاج موسى بن عمر،" تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890-1956"، المصادر، العدد08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003.
(3)- أحمد مروش،" التوسع الفرنسي و ردود فعل سكان الهوقار1916، مجلة المصادر، العدد11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.
(4)- المجاهد، العدد 116، 9 مارس 1962م
- A.O.M 81 F/2446: Bulletin mensuel des activités des forces au Sahara , Novembre 1961